الاقتصادية

المؤشر السعري
7972.3
بتغير قدره
-56.9
0.71%

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مجلس إدارة «الصفوة» يعتذر عن الاستحواذ على الـ «دانة»

أفادت شركة مجموعة الصفوة بأن مجلس الادارة قرر الاعتذار عن قبول عرض شراء مبدئي للاستحواذ على مساهمة الشركة البالغة 37,281٪ في شركة دانة الصفاة الغذائية لعدم ورود سعر مبدئي لشراء السهم، وذلك انطلاقا من مبدأ الشفافية.

«الاستئناف» تؤيد صحة عضوية المناعي في «بيتك»

قضت محكمة الاستئناف صباح امس برفض الاستئناف المرفوع من المساهم خالد العدواني طعنا على صحة عضوية كل من نبيل المناعي وإيمان الحميدان حيث جاء الحكم بتأييد صحة عضوية المذكورين كأعضاء في مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

وكان دفاع بيت التمويل الكويتي المحامي نادر العوضي قد تصدى للاستئناف المرفوع من الخصم، مبينا عدم صحة استئنافه وان حكم اول درجة قد اصاب الصحيح الواقع والقانون وان مثل هذه القضايا لا تصلح أن تكون اساسا لبطلان العضوية بمجلس الادارة وانه كان على ثقة بصحة موقف موكليه لان عضوية كل منهما قد جاءت وفق صحيح الاجراءات والقوانين.

● محمود فاروق

نبيل المناعي

من المعهد البريطاني للمواصفات القياسية لنظم الإدارة
«الدولي» يحصل على الآيزو ISO 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال

أعلن بنك الكويت الدولي عن حصوله على شهادة الآيزو ISO 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية لنظم الإدارة (BSI Management System)، وهو الأمر الذي يجعل بنك الكويت الدولي المؤسسة المصرفية الوحيدة في الكويت التي تنال شهادة الآيزو الآيزو ISO 22301.

وبهذه المناسبة أعرب المدير العام للخدمات المساندة في بنك الكويت الدولي عبدالرحيم العوضي عن بالغ فخره واعتزازه لحصول البنك على شهادة الآيزو ISO 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية (BSI)، ليس فقط لكونه أول بنك محلي يحصل على هذه الشهادة العالمية، ولكن لكونه أيضا أول بنك في دولة الكويت يخضع لتقييم مستقل ناجح، نتيجة التزامه بتعليمات ومتطلبات الهيئة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) العالمية الجديدة في هذا المجال، وقال العوضي: إذا كان هناك من رسالة وراء هذا الإنجاز المتميز الذي توج بحصولنا على هذه الشهادة العالمية، فهي تأكيد التزام بنك الكويت الدولي الكامل بسلامة أصوله، وموظفيه، ومساهميه، وعملائه، وسمعته، ومكانته، بصورة تؤهله للاستمرار في تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية، بما في ذلك تأكيد صحة وسلامة ومتانة نموذج استمرارية الأعمال الذي يطبقه وينفذه على صعيد كل عملياته المصرفية، سواء بالنسبة لمجموعة الخدمات المساندة، أوعمليات الإدارة المصرفية للأفراد، أوالإدارة المصرفية التجارية، وكذلك إدارة الخزينة، وذلك بصورة تعكس مدى جهوزيته وقدرته على التعامل مع الأزمات كخطوة «استباقية» للحد من المخاطر والحوادث غير المتوقعة، وذلك بما يوفر للبنك آلية جادة تمكنه من استمرارية تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية بفعالية.

وأضاف: «حصول البنك على شهادة الآيزو العالمية (ISO 22301) ليست غريبة ولا جديدة على سجل إنجازات أسرة بنك الكويت الدولي الحافل، الذي أضاف له رئيس مجلس إدارته الشيخ محمد الجراح إنجازا جديدا في مستهل العام الحالي بحصوله على وسام الاستحقاق الذهبي مع شهادة البراءة لفئة القيادة الحكيمة لأفضل المصارف الرائدة على مستوى الوطن العربي للعام 2013 من قبل أكاديمية «تتويج» لجوائز التميز في المنطقة العربية، وحصول البنك قبل ذلك على جائزة الأفضلية في استمرارية الاعمال في آسيا للعام 2012 من معهد استمرارية الأعمال الآسيوي».

جانب من تسلم شهادة الآ يزو

ترسية مناقصة على «الرابطة»

أفادت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بأنه تمت ترسية الممارسة رقم م ك م/4ـ2013/2012 التابعة لوزارة الكهرباء والماء، بشأن اعمال تجهيز ونقل وتشغيل مولدات الديزل وملحقاتها في مناطق مختلفة من الكويت بمبلغ 3,27 ملايين دينار لمدة 3 سنوات، مؤكدة ان العائد المتوقع من هذا العقد في حدود نسبة 5٪ قابلة للتغيير اثناء فترة العقد سواء من حيث ظروف التنفيذ أو من حيث ظروف التغيرات السعرية.

عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 45٪
26,2 مليون دينار أرباح «بوبيان للبتروكيماويات» في أبريل 2013

قال نائب رئيس مجلس الادارة في شركة بوبيان للبتروكيماويات دبوس الدبوس ان الشركة انتهجت سياسة متحفظة الى جانب التركيز على الجهود الكاملة في تكوين أسس استثمارية صحيحة في استثماراتها التي حققت انجازات كبيرة، مبينا انها تواصل جهودها في شركاتها الزميلة والتابعة من أجل تطوير الشركات والمصانع وتنمية الايرادات والعوائد.

وأشار الدبوس على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 71,94٪، الى ان الشركة تتوسع في عمان ودون توقف، حيث تمت الموافقة حاليا على استثمار مبلغ 1,5 مليون دينار للعمل على توسعة المصانع.

وعن التوسع خارج الكويت لفت الدبوس الى ان الشركة لديها مشروع «بانا غاز» في البحرين والذي يعد من انجح الاستثمارات، اما محليا فزادت الشركة حصة استثمارها بنسبة 1٪ في شركة الكوت، مبينا انه متى ما سنحت الفرصة للتوسع فانها لن تتوانى فيها على الرغم من محدودية الفرص في الكويت.

واستمرارا لاستراتيجية الشركة بتنفيذ استحواذات على حصص مؤثرة في شركات تشغيلية قال الدبوس ان الشركة قامت خلال العام المنصرم بالاستحواذ على حصة اضافية تبلغ 10٪ في رأسمال صناعات العزل العربية عوازل في المملكة العربية السعودية بقيمة 3,7 ملايين دينار ليصبح إجمالي حصة بوبيان للبتروكيماويات نحو 21٪، كما قامت الشركة بالاستحواذ على حصة تبلغ 20٪ من شركة البرج للمختبرات الطبية وهي شركة سعودية ايضا، حيث بلغت قيمة الصفقة نحو 5,7 ملايين دينار، وعليه أصبحت الشركتان زميلتين لشركة بوبيان، وبين أن بوبيان افتتحت خلال العام الماضي شركة منى نور للصناعات البلاستيكية احدث مصانعها في منطقة صحار الصناعية في سلطنة عمان حيث جار التحضير لبدء التشغيل التجاري للمصنع خلال الربع الاول من العام المالي المنتهي في 2014/4/30، اما عن المملكة العربية السعودية فقد بدأ خط الانتاج الجديد في مصنع شركة العليان العربية للتغليف بالعمل بالطاقة القصوى خلال النصف الثاني من العام المالي المنتهي في 2013/4/30 وقد كان اثر ذلك واضحا في نمو إجمالي مبيعات مجموعة شركات بوبيان للبتروكيماويات التي تجاوزت 27,3 مليون دينار مقارنة بـ 22,7 مليون دينار في العام السابق على الرغم من المنافسة الشديدة في الاسعار.

دبوس الدبوس مترئسا عمومية «بوبيان للبتروكيماويات»

الدبوس: مشروع «بانا غاز» في البحرين يعد من أنجح الاستثمارات

وكشف الدبوس عن استمرار الشركة في محاولة الوصول للهيكل المالي الامثل حيث تم تخفيض مجموع مديونيتها بمبلغ 19,6 مليون دينار خلال السنة المالية المنتهية في 2013/4/30 او ما يقدر بـ 61 مليون دينار خلال الاعوام الثلاثة الماضية، وعليه أصبح حجم مديونية الشركة في مستويات ما قبل الازمة المالية العالمية، اذا اخذنا بعين الاعتبار حقوق المساهمين على مدى السنوات الماضية فإن الهيكل المالي للشركة يعتبر في وضع صحي ومريح جدا.

واستعرض الدبوس نتائج الشركة للعام المالي الماضي المنتهي في 2013/4/30 حيث استطاعت الشركة تحقيق ارباح صافية بلغت 26,2 مليون دينار اي ما يعادل 54,68 فلسا للسهم الواحد قبل استقطاع الاحتياطات والتوزيعات مقارنة بأرباح بلغت 24,7 مليون دينار اي ما يعادل 51,14 فلسا للسهم الواحد للعام الماضي أي بنمو صافي الارباح مقداره نحو 6٪ في حين بلغ اجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام الماضي 278,7 مليون دينار مقارنة بحقوق المساهمين بنهاية العام الماضي التي بلغت 278,4 مليون دينار وبلغ العائد على حقوق المساهمين 9,4٪. وقال بالنظر للمؤشرات الكلية للاقتصاد فقد استمرت اسعار البتروكيماويات في الثبات الأمر الذي أدى لاستمرار نمو المردود الايجابي لأكبر استثماراتنا في شركتي أيكويت للبتروكيماويات (ايكويت 1) والشركة الكويتية للاولفينات (ايكويت 2) حيث بلغت حصة شركة بوبيان للبتروكيماويات من التوزيعات النقدية للشركتين ما مجموعه نحو 26,6 مليون دينار عن السنة المالية 2012/12/31 مقارنة بما مجموعه 25,1 مليون دينار للعام السابق، وتعتبر هذه الارباح متميزة اذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار توقف احدى وحدات الاثيلين جلايكول العام الماضي لفترة نحو 4 اشهر.

وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال والتي من أهمها توزيع ارباح نقدية بنسبة 45٪ ، وتفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع اسهم الشركة وفقا للمادة 175 من القانون رقم 25 لسنة 2012، وتلا ممثل وزارة التجارة مخالفة الشركة لنص المادة 237 في الاستثمار المباشر في شركات غير شبيهة بالاغراض الاساسية للشركة، ورد الدبوس ان الشركة تعمل على حل تلك الاشكالية عبر قانون الشركات الجديد والذي يسمح للوزير بتعديل النص الاساسي للشركة وسيتم حلها خلال الفترة القادمة من خلال القوانين.

● عبدالرحمن خالد

أيمن سلطان رئيساً لمجلس إدارة «مركز سلطان»

أفادت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية بأنه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة، تم تشكيل مجلس الادارة، وجاء كما يلي: ايمن بدر سلطان بن عيسى رئيسا لمجلس الادارة، وجميل سلطان العيسى نائبا للرئيس، وكل من فوزي حمد سلطان العيسى، وفيكتور ديڤيد جونزاليز، وويسلي رايت أعضاء لمجلس الادارة.

«بيتك للأبحاث»: التكامل الاقتصادي يدفع دول المجلس إلى المزيد من التقدم
ارتفاع التبادل التجاري غير النفطي بين دول الخليج إلى 100 مليار دولار في 2012

قال تقرير «بيتك للأبحاث» انه منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، أسهم بنجاحات كبيرة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الست الأعضاء وهي الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وقد لقي إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 ترحيبا كبيرا باعتباره نقطة تحول في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أنشئ بهدف إزالة الحواجز التجارية. وتم في ذات الوقت إحراز تقدم كبير في وضع مواصفات قياسية خليجية موحدة (والتي تغطي حاليا أكثر من 3,000 منتج) فضلا عن تنسيق وتخفيض الإجراءات الإدارية الجمركية ومتطلبات التخليص الجمركي.

وفي بداية عام 2008 تم إطلاق السوق الخليجية المشتركة ودخلت حيز التنفيذ، والتي بموجبها، يتمتع مواطنو الدول الأعضاء بحقوق اقتصادية متساوية في كامل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات مثل التوظيف والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والإقامة هذا بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية مثل التداول في أسواق الأسهم وتأسيس الشركات وبيع وشراء العقارات.

وذكر التقرير انه ونتيجة لذلك، ارتفع التبادل التجاري غير النفطي من السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بالمجلس من 32 مليار دولار في 2005 إلى 100 مليار دولار في 2012، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب بنسبة 17,6٪ سنويا خلال فترة السبع سنوات المذكورة، ويعد هذا معدلا مرتفعا جدا مقارنة بمعدل نمو سنوي بنسبة 6٪ في الفترة من عام 2000 إلى 2003.

ويعزى الارتفاع الكبير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إنشاء السوق الخليجية المشتركة، فضلا عن تزايد وتيرة التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية في دول المجلس. وبالرغم من هذا النجاح، إلا أنه لا يزال هناك بعض الحواجز غير الجمركية والتي تشمل بعض السياسات والممارسات التفضيلية المتعلقة بمتطلبات المشتريات العامة وتقديم الدعم للصناعات التحويلية، فضلا عن استمرار الرقابة على الحدود الجمركية، والتي قد ينتج عنها تكاليف كبيرة فيما يتعلق بلوائح النقل البري.

وقال التقرير انه من المتوقع أن تشهد التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي المزيد من التحسن حيث ستستفيد من التحسينات التي تتم في البنية التحتية الإقليمية وتخفيض مراقبة الحدود فيما يتعلق بتوريد واستيراد السلع. ومن شأن إنشاء ممرات مخصصة للغرض التجاري وشبكة للسكك الحديدية الإقليمية، وذلك من بين أنشطة أخرى، أن يدعم ويسهل من التدفقات التجارية. كما أن التوصل إلى اتفاق بخصوص إزالة الرقابة على الحدود، فضلا عن إقرار آلية تقاسم الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء، سيساهمان في المزيد من التيسير التجاري. وينبغي أن يتم زيادة حجم الإصلاحات الاقتصادية حتى تجني التجارة البينية الخليجية المزيد من المكاسب.

التطورات التجارية

وبين التقرير انه لا نستطيع أن نصف الأداء التجاري لدول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة بأي شيء أقل من كونه رائعا، حيث زادت الصادرات بمعدل 16,7٪ سنويا لتصل إلى 811 مليار دولار في 2011 من 321 مليار دولار في 2005 بفضل ارتفاع أسعار النفط، حيث تخطت حاجز الـ 100 دولار للبرميل في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نمت الواردات بنفس النمط مسجلة 16٪ سنويا من 155 مليار دولار في 2005 إلى 329 مليار دولار في 2011. وقد نما الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 160٪ من 166 مليار دولار في 2005 إلى 432 مليار دولار في 2011، مسجلا بذلك أعلى فائض في العالم. أما على مستوى الصادرات، برزت دول مجلس التعاون الخليجي كخامس أكبر مصدر بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان.

وبالإضافة إلى ذلك، قفز حجم التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي مع بقية العالم بما يقرب من 10 مرات ليصل إلى 1,2 تريليون من 138 مليار في 1984. وبالنسبة لعام 2012، فتشير تقديراتنا إلى مواصلة الأداء التجاري في دول مجلس وتيرته القوية لتزيد الصادرات بنسبة 8,2٪ لتصل إلى 877 مليار دولار في حين تنمو الواردات بنسبة 8,7٪ لتصل إلى 412 مليار دولار، مما ينتج عنه تحقيق فائض تجاري بمبلغ 466 مليار دولار.

ومن بين إجمالي التبادل التجاري المسجل في 2011 من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 1,2 تريليون دولار، تبرز المملكة العربية السعودية باعتبارها المساهم الرئيس في هذا المبلغ حيث بلغ مجموع صادراتها وارداتها ما يقرب من 40٪ من إجمالي التجارة الخليجية، تلتها الإمارات العربية المتحدة مساهمة بنسبة 31٪ تقريبا. فيما سجلت بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وهي قطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين، مساهمات بنحو 11٪ و9٪ و6٪ و3٪ على التوالي من إجمالي التبادل التجاري. وتعد هذه النسب بمنزلة انعكاس جزئي لحجم اقتصاداتها وقدرتها على إنتاج النفط. وبالرغم من ذلك، فإن مما يزيد من رصيد مساهمة السعودية والإمارات إحرازهما تقدما كبيرا في تحرير القطاع التجاري وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ولطالما ظلت اليابان بمنزلة الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي الرئيسي لعقود، فهي وجهة لـ 15٪ تقريبا من الصادرات الخليجية فضلا عن توريدها لنسبة 4٪ من واردات دول المجلس وذلك لعام 2011. هذا بالإضافة إلى كوريا الجنوبية، والتي تعد أيضا شريكا تجاريا رائدا منذ فترة طويلة، بإجمالي صادرات بنسبة 10٪ فيما قدمت 3٪ من واردات دول المجلس. وتعد اليابان وكوريا الجنوبية بمنزلة المساهمين الرئيسيين في الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لتجاوز حجم الصادرات إلى هذين البلدين من دول مجلس التعاون الخليجي حجم البضائع والسلع المستوردة منهما. وجاء نصف الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011 كنتيجة للتجارة مع اليابان وكوريا. وبين التقرير ان حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان الآسيوية الأخرى ارتفع بصورة سريعة في الآونة الأخيرة. ففي عام 2001، سجلت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع الهند بالكاد 2٪، إلا أنها ارتفعت إلى نسبة 10٪ بحلول عام 2011، حيث جاءت وراء اليابان بقليل. وبصورة مماثلة، سجلت التجارة الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي 4٪ فقط من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2001، إلا أنها ارتفعت لتسجل 9٪ في عام 2011.

وحيث إن الهند والصين هما أكبر الموردين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يعادل جزئيا مشترياتهما من صادرات النفط والغاز الخليجية. ولا تعد العلاقات التجارية المتنامية مع عملاقي آسيا الاقتصاديين بالمفاجئة. فقد شهد الطلب على النفط والغاز نموا سريعا من البلدين في ظل محدودية الاحتياطيات المحلية لديهما، حيث تعتمد كل من الهند والصين على النفط والغاز الخليجيين. وبصورة مماثلة، سلكت الصين والهند استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات، حيث يقومان بإنتاج السلع المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي مثل الأدوات الكهربائية والمنسوجات ومواد البناء بأسعار تنافسية. ولربما يكون سبب الزيادة الطفيفة في التجارة الخليجية مع الهند عنها مع الصين يرجع إلى قرب الموقع الجغرافي لشبه القارة الهندية من منطقة الخليج وإلى العدد الكبير من العمال الهنود العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يعطون الأولوية والأفضلية لشراء البضائع المصنعة في بلدهم الأصلي. هذا وقد حلت الهند كأسرع وجهة لنمو كل من الواردات والصادرات مع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين 2006 و2010 مع نمو سنوي قدره 27٪ و55٪ على التوالي. وعلى الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري مع آسيا، إلا أن شركاء التجارة الغربيين لا يزالون يشكلون أهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكلت دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 والولايات المتحدة مجتمعين نسبة 19٪ من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011. وتختلف دول الاتحاد الأوروبي عن غيرها من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث انها تورد إلى دول المجلس بضائع أكثر مما تستورد منها. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى أن تلك البلدان تعتمد في مصادرها من النفط والغاز على الاستيراد من روسيا وافريقيا، في حين تستورد دول مجلس التعاون الخليجي كميات كبيرة من السلع الإنتاجية مثل المكائن فضلا عن سلع الكماليات الفاخرة من الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، يقلص التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 18٪. هذا، ويعد التبادل التجاري مع بقية منطقة الشرق الأوسط صغيرا نسبيا بما يعادل 6٪ تقريبا من إجمالي التجارة الخليجية ويغلب عليها طابع التصدير. وبالرغم من صغر هذا المعدل نسبيا إلا أننا نلاحظ أنه قد تضاعف حيث كان قد سجل في عام 2001 نسبة 3٪ فقط، مما يجعلها سادس أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، تعادل التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي 7٪ تقريبا من التجارة الخارجية للمنطقة في عام 2011، وهو رقم من المتوقع أن ينمو إلى نحو 8٪ في نتائج عام 2012.

وبالإضافة إلى الأداء التجاري الرائع لدول مجلس التعاون وقوة التكامل التجاري، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي قد نما بمعدل هائل من 391 مليار دولار في 2002 ليسجل 1,5 تريليون دولار في 2012 أي بنمو سنوي بنسبة 14,7٪ مما يجعله التكتل الاقتصادي الإقليمي رقم 13 عالميا من حيث حجم الاقتصاد بما يمثل 2,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويعزى النمو الاقتصادي بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة وتجاوزها حاجز الـ 100 دولار، وقد استفادت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من الارتفاع التاريخي لأسعار النفط وزيادة قدرة الإنتاج مع التوسع في السياسات المالية وتخفيض أسعار الفائدة وتوفير المزيد من المحفزات. وتعد الفوائض الخارجية والمالية كبيرة بصورة عامة، هذا بالإضافة إلى اعتدال تضخم أسعار المستهلك، في ظل استمرار آفاق وتوقعات النمو في الاتجاه الإيجابي. وفي الوقت نفسه، نمت ثروات مواطني دول مجلس التعاون ليصبح المواطن الخليجي من بين أغنى المواطنين في العالم، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لدول المجلس مجتمعة 34,000 دولار في 2012، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العالمي للفرد والذي يبلغ 10,000 دولار للفرد.